

الكلمة الأخيرة

الرؤية العدلية

تنطلق الرسالة العدلية إلى توفير البيئة الآمنة في حفظ الحقوق، ومن هذا المنطلق قامت وزارة العدل بوضع السياسات القضائية والتوثيقية والأطر التنظيمية العصرية وفق أعلى المعايير التقنية، والوصول لأعلى مستويات الخدمات العدلية للوصول للهدف الأسمى وهو إبراء الذمة أمام الله تعالى، ثم تحقيق تطورات ولادة الأمر - حفظهم الله -، باعتبار وزارة العدل مؤسسة وطنية تقوم على ركائز الشريعة الإسلامية لإدارة مرفق العدالة وترسيخ مرفق القضاء وسيادة النظام والعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، والأخذ بالتراتبية الوقائية والثقة والتميز والمصداقية والتحديث والتطوير، والاستفادة من الرؤى والأفكار والدراسات، لتكون العدالة شاملة في الجبين تعزز بأحكامها الشرعية.

ولقد رسمت خططها المثلى للقيام بالدور المطلوب والمضي بثقة نحو التنافسية في توفير دور العدالة المناسبة والاستخدام الذكي للتقنيات الحديثة (محور الحراك العصري) وإيجاد بنية تحتية متكاملة لتقنية المعلومات من خلال شبكة رائدة تنطلق من مركزية الحاسب الآلي، لتشمل جميع الخدمات وإنشاء قاعدة معلومات للوصول للحكومة الإلكترونية. والحرص على دعم التكامل والتنسيق وتحقيق الأداء المتوازن والعمل المؤسسي وبناء شركات محلية ودولية وتفعيل الاتفاقيات والتجارب والتصدي للنوازل العصرية، والتفاعل مع القضايا الحقوقية بأفق شرعي على هدي كريم ونهج قويم، مع تعزيز مفاهيم الرقابة الذاتية وتجديد الهياكل القضائية والوسائل والآليات والتقنيات والمعايير والفاعلية والمرونة.

هذه خطة معلنة ورؤى عدلية للنهوض بمرفقي القضاء والتوثيق، والله المسؤول أن يجعل العمل نافعاً توجيهاً لمصلحة البلاد والعباد، المحققة لحماية الحقوق والواجبات والحفاظ عليها، حاملة شرف «العدل» للوصول به في تحقيق الأمن والعدالة والرخاء في ظل الدعم اللامحدود من الحكومة الرشيدة. وبالله التوفيق.

إدارة التحرير